الكويت تشارك العالم اليوم الاحتفال بيومهم

الحركة العمالية في البلاد .. تاريخ حافل من العمل والقضايا الوطنية

■ العجمي : الاتحاد العام سيبقى مدافعاً «أميناً وصلباً» عن حقوق العاملين في جميع القطاعات

■ نحتفل كل عام بيوم العمال العالمي بحضور كبار المسؤولين إجلالا للدور الذي يقوم به العامل

■ الكويت تحرص منذ نشأتها على حفظ حقوق العاملين وتنظيم العلاقة بينهم وبين أرباب العمل

■ دستور البلاد أكد على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وديمقراطية سليمة

الحركة النقابية الكويتية .. تاريخ حافل من العطاء

يشارك عمال الكويت اليوم في احتفالات العالم باليوم العالمي للعمال (عيد العمال) الذي يصادف الاول من مايو من كل عام وذلك احياء لمعاني وقيم العمل ورسالة العمال وحقوقهم حول العالم.

ولعل اهتمام حكومات دول العالم بهذه الاحتفالية اعتراف صريح بدور أهم العناصر المؤثرة في العملية الانتاجية (العامل) الى جانب تعزيز فضيلة العمل كقيمة سامية في حياة الفرد وحياة المجتمع.

وتعتبر الحقوق العمالية إضافة حديثة نسبيا إلى المنظومة الدولية لحقوق الإنسان اذ تعود تلك الفكرة إلى القرن ال18 بعد إنشاء النقابات العمالية كنتيجة من تبعات الدخول في الحقبة الصناعية.

وتتميز الحركة العمالية في الكويت بتاريخ حافل من العمل الوطني والدفاع عن حقوق العمال والقضايا الوطنية لاسيما أن دستور الكويت كفل الحقوق العمالية سواء لاصحاب العمل أو العمال.

وبمناسبة مشاركة عمال الكويت الطبقة العاملة حول العالم بنقاباتها ومؤسساتها وجمعياتها في الاحتفال بإحياء ذكرى عيد العمال وصف رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت المهندس سالم شبيب العجمي العمل العمالي في دولة الكويت بانه المدافع الأول عن حقوق العاملين حيث يحكي مسيرة طويلة تمتد عبر عقود.

وقال العجمي في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الحركة العمالية في الكويت تقوم بدور كبير في مسيرة العمل الوطني والدفاع عن القضايا الوطنية والشعب الكويتي منذ أكثر من نصف قرن حيث تأسست أول نقابة للعمال آنذاك كدليل على الحرص الكويتي على تفعيل العمل الجماعي وتبنيه بمختلف جوانبه.

وأوضح ان الاتحاد العام سيبقى مدافعا «أمينا وصلبا» عن حقوق العاملين في جميع القطاعات بصفته ممثلا للطبقة العاملة فيتحرك نحو ابداء رأيه في مختلف القوانين ذات الطابع العمالي والاجتماعي وممثلا في جميع الهيئات واللجان والمؤسسات التي تعنى بالشؤون العمالية من أجل الدفاع عن حقوق العمال والمحافظة على مكتسباتهم.

وعن الاحتفال بيوم العمال افاد العجمي بأن الاتحاد يحتفل منذ تأسيسه في الاول من مايو من كل عام بيوم العمال العالمي بحضور كبار المسؤولين وذلك اجلالا واكبارا للدور الذي يقوم به العامل في نهضة وتقدم البلاد.

وقال ان الاتحاد العام لعمال الكويت استطاع خلال مسيرته الطويلة ان يصنع لنفسه مكانة مرموقة بين الاتحادات والمنظمات الدولية فنال احترام الجميع بمواقفه المشرفة ووقوفه إلى جانب الحق ومساندة قضايا الكويت من خلال علاقاته الخارجية المميزة التي بناها على مر السنين.

واكد العجمي حرص دولة الكويت منذ نشأتها على حفظ حقوق العاملين وتنظيم العلاقة بينهم وبين ارباب العمل فجاءت قوانين على شاكلة (قانون الغواصين) الذي صدر في العام 1940 واستندت بنوده على العرف والعادات المجتمعية السائدة آنذاك.

واضاف ان قانون العمل بمفهومه العلمي رأى النور في الكويت في اواخر خمسينيات القرن الماضي وتحديدا بعد اكتشاف النفط وظهور المهن المرتبطة به والتي حتمت على الدولة اصدار قانون ينظم العمل بشقيه الحكومي والخاص.

وأفاد العجمي بان (كادر عمال الحكومة) اقره المشرع في يوليو من العام 1955 والذي يهدف الى تنظيم العمل في الدوائر الحكومية ثم اعيد تنظيم العمل في تلك الدوائر بمقتضى القانون رقم 18 لسنة 1960.

وذكر انه في عام 1962 صدر دستور دولة الكويت الذي اكد على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على اسس وطنية وديمقراطية سليمة وفق المادة (43) منه وجاءت نصوص الدستور لتنظم العلاقة بين ارباب العمل والعمال وتضمن حقوق كل منهما حيث جاء في مادته ال22 «ينظم القانون على اسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية والعلاقة بين العمال واصحاب العمل وعلاقة ملاك العقارات بمستاجريها».

وقال ان الدستور الكويتي ترك للمواطن حق العمل وحق اختيار نوع العمل والزم في مادته ال41 الدولة بالعمل على توفيره للمواطن كما حرم فرض العمل الاجباري الا بموجب «الأحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل».

وبين ان الحركة النقابية في الكويت كانت منذ بدايتها «حركة وطنية وليست عمالية بشكل بحت» اذ كانت تطالب بما يطالب به الشعب الكويتي التواق الى ما يتعلق بمفاهيم الديموقراطية وحرية التعبير والمساواة.

وتطرق العجمي الى ما يخص القطاع الخاص او الاهلي قائلا ان المشرع قننه في سنة 1964 بما سمي (قانون العمل في القطاع الاهلي) وحمل الرقم 38 لسنة 1964 ثم صدر قانون العمل في القطاع النفطي رقم 28 لسنة 1969 وتوالت القوانين التي تنظم العمل وتم التعديل على بعضها بما يتناسب ومتطلبات العمل في الكويت الى ان صدر في العام 2010 قانون العمل الجديد في القطاع الاهلي رقم 2010/6 الذي يعتبر خطوة كبيرة الى الامام في مجال تنظيم علاقات العمل بين فرقاء الانتاج بعد مرور اكثر من 45 سنة على صدور القانون القديم.

وقال ان دستور الدولة حرص على حرية تكوين الجمعيات والنقابات العمالية فتم تأسيس اول نقابتين عماليتين في البلاد بتاريخ 15 ابريل 1964 وهما (نقابة عمال ومستخدمي دائرة البلدية) و (نقابة العاملين بوزارة الصحة) وتبعهما اشهار العديد من النقابات والجمعيات التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية الى ان وصل عدد النقابات العمالية الموجودة في الوقت الحاضر الى ما يزيد على 80 نقابة.

واوضح العجمي ان اول احتفال للاتحاد العام بهذه المناسبة كان في الاول من مايو عام 1968 اي بعد بضعة اشهر فقط من تاريخ تاسيسه في 25 ديسمبر 1967 ولم تكن قد صدرت بعد شهادة اشهاره في الجريدة الرسمية وتمت دعوة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك خالد المشف لحضور الاحتفال فالقى كلمة تضمنت اعتراف الوزارة بالاتحاد العام وما لبث ان صدر بعد ذلك قرار الاشهار بتاريخ 15 مايو 1968.

وتحتفل ملايين المؤسسات حول العالم في الاول من مايو باليوم العالمي للعمال ويرجع الاحتفال بهذا اليوم الى الاضراب الذي قام به العمال في مدينة شيكاغو الامريكية عام 1886 بقيادة المنظمتين النقابيتين آنذاك وهما الاتحاد الامريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية مطالبين بتخفيض ساعات العمل الى ثماني ساعات.

وفي الرابع من مايو قتل احد عناصر الشرطة بقنبلة القاها احد المشاركين في مظاهرة احتجاجية تلت الاضراب نشبت بعدها اشتباكات دموية وتم على اثرها اعدام اربعة من القادة النقابيين من المنظمين.

وبعد مرور اربع سنوات على الحادث اي في عام 1890 تكشفت الخيوط التي حيكت آنذاك حيث تبين ان الشخص الذي القى القنبلة اليدوية على رجال الشرطة كان احد العملاء المندسين بين صفوف المتظاهرين بهدف توجيه ضربة للمنظمات النقابية العمالية فتمت الدعوة الى اضراب جديد في الاول من مايو عام 1890 بمناسبة الذكرى الرابعة لحادث (هاي ماركت سكوير) استذكارا للقادة النقابيين الاربعة الذين تم اعدامهم.

وعقد في الوقت نفسه عدد من قادة المنظمات النقابية والعمالية من مختلف بلدان العالم اجتماعا في باريس أسسوا خلاله منظمة دولية تسمى (الاممية الثانية) معلنين الاول من مايو من كل عام يوما عالميا للعمال وتظاهرة احتفالية اعترفت معظم حكومات الدول بهذا اليوم كيوم رسمي وعطلة مدفوعة الاجر للعمال.

وكانت الحركات العمالية حول العالم قد شنت خلال العقود الماضية عددا من الحملات في قضايا مختلفة متعلقة بحقوق العمال مثل الحق في التنظيم والتشاور وتحديد عدد ساعات العمل (الحد الأقصى لعدد ساعات العمل لا يتعدى 40 ساعة في الأسبوع أضحى من المعايير المتعارف عليها في كثير من البلدان) ومحاربة عمل الأطفال.

كما طالبت بقوانين تضمن حدا أدنى للأجور والحق في المعاملة من دون تمييز من حيث الجنس أو الأصل أو الشكل أو الدين اذ يعد التمييز في مكان العمل أمرا غير قانوني في كثير من البلدان غير أن البعض يرى أن مشكلة التفاوت في الأجور بين الجنسين لا تزال مستمرة.

وركزت الجماعات المدافعة عن حقوق العمال اخيرا على قضايا استغلال العمال وحاجات العاملات فضلا عن قضايا الفصل التعسفي ومكافأة نهاية الخدمة والاجازات وإصابات العمل.

وتأسست منظمة العمل الدولية في عام 1919 كجزء من عصبة الأمم لحماية حقوق العمال حيث أدمجت المنظمة بعد ذلك في منظومة الأمم المتحدة التي أكدت حقوق العمال وذلك بإدراج فقرتين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان

تتمات

رواتب الكويتيين

لحماية معاشات الكويتيين، وأجلت النظر في القانون رقم 29 / 2015 بشأن إنشاء شركة جديدة للمواشي لأخذ رأي الجهات المعنية.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم إن اقتراح حماية معاشات الكويتيين يحمي الراتب الأساسي وبدلاته ، مع ما يتم اعطاؤه للمواطن الكويتي خلال وظيفته من مزايا مالية ، مشيرة إلى أن اللجنة ارتأت أن الاقتراح جيد من حيث الفكرة ولا خلاف عليه من حيث الدستور ، وبالتالي تمت الموافقة عليه.

وأوضحت أن الموضوع الآخر كان كتابا من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ، عن القانون رقم 29 / 2015 بشأن انشاء شركة كويتية مساهمة للاتجار بالمواشي.

وقالت الهاشم إن الحكومة قامت بدراسة جدوى بينت عدم الحاجة لإنشاء شركة مواشي أخرى لأنها لن تحقق أرباحا إلا في السنة العاشرة بعد إنشائها ، لافتة إلى أن ذلك يعني أنه إذا تم إنشاء شركة مساهمة فلن يحق للمواطن الاكتتاب فيها إلا بعد عشر سنوات.

أضافت أن اللجنة قررت تأجيل النظر في القانون ، لأخذ رأي الهيئة العامة للزراعة وهيئة الغذاء ومعرفة أسباب عدم وجود مختبرات غذاء.

وذكرت أن هناك ارتفاعا في أسعار اللحوم ، رغم وجود شركة نقل المواشي الحكومية التي تملك اراضي في نيوزيلندا وأستراليا كما تملك حاوياتها الخاصة لنقلها.

واستغربت عدم وجود أي دور للهيئة العامة للزراعة في حفظ سلامة المواشي وأسعارها، مشيرة إلى أن مختبرات الأغذية لا تضمن ولا تكفل لنا سلامة اللحوم التي تخرج من المسالخ الحكومية.

وقالت الهاشم انه يفترض انشاء شركات مواشي وتعزيز دور القطاع الخاص وتشديد الرقابة ، حتى تصل اللحوم بسعر مقبول للمواطن ، متسائلة : هل ننتظر ان يصل سعر الكيلو إلى ٧ دنانير؟ وهل من المعقول ان يأكل الكويتي اللحم النيوزيلندي مرة واحدة في السنة؟

من جهتها اعتمدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في امس ، بشكل مؤقت ، تغيير مسمى هيئة مكافحة الفساد إلى هيئة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وقانون تعارض المصالح بشكل شبه نهائي وفي طور إعداد التقرير الخاص به.

وأوضح رئيس اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة ارتأت الإبقاء على تشكيل مجلس أمناء هيئة مكافحة الفساد من 7 أعضاء، على أن يتم ترشيح الرئيس ونائبه من قبل الحكومة ، مشيرا إلى أن ترشيح الحكومة سيعرض على مجلس الأمة لاعتماده في جلسة خاصة ، أسوة بديوان المحاسبة والديوان الوطني لحقوق الإنسان.

أضاف أن اللجنة ستستكمل في الاجتماعات المقبلة بحث الموضوع لأهميته ، لأن القانون السابق والتجربة العملية أوجدا الكثير من الصعوبات والعقبات والمشاكل ، التي توجب أن يكون هناك تعامل خاص وقراءة وصياغة خاصة للنصوص القانونية.

وذكر أن اللجنة قطعت شوطا كبيرا جدا في مناقشة القانون، ونظرت في 4 اقتراحات بتعديل القانون ، وكذلك الرد الذي ورد مكتوبا من الحكومة فيما يتعلق بالقانون ، لافتا إلى أن اللجنة نظرت أيضا في ملاحظات عدد من جمعيات النفع العام ذات الصلة ، مثل جمعية الشفافية وحماية المال العام وبرلمانيون كويتيون ضد الفساد.

وأشار الدلال إلى أن قانون تعارض المصالح تم اعتماده بشكل شبه نهائي ، والمسألة التي ستحسم لاحقا استقلالية القانون أو ضمه جزءا من قانون هيئة مكافحة الفساد أم مستقل.

وقال إن اللجنة سنبت في قانون حق الاطلاع والشفافية.. وسيقدم التقرير وفق الموعد القانوني الذي حدده المجلس.

[illegible]

السعودية : خلية

المعلنين بتاريخ 23 و26 / 4 / 1438هـ عن مداهمة وكرين لخلية إرهابية بمحافظة جدة أحدهما شقة سكنية بحي النسيم والقبض فيها على الداعي حسام صالح سمران الجهني، والثاني عبارة عن استراحة بحي الحمراء، استخدمت كماوى ومعمل لتصنيع الأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة وإقدام الإرهابيين خالد غازي حسين السروانى، ونادي مرزوق خلف الضبياني العنزي بتفجير نفسيهما أثناء مداهمتها، وامتدادا للتحقيقات المستمرة التي تباشرها الجهات الأمنية في أنشطة هذه الخلية، فقد توصلت إلى نتائج مهمة كشفت عن تورطها المباشر في جرائم إرهابية أخرى، وتفاصيل ذلك على النحو الآتي:

أولا: ثبوت علاقة هذه الخلية بالعمل الإرهابي الآثم الذي استهدف المصلين في المسجد النبوي الشريف بتاريخ 1437/9/29هـ وذلك بتأمين الحزام الناسف المستخدم في هذه الجريمة النكراء وتسليمه للانتحاري مسلم حماد النجيدي – سعودي الجنسية، الذي فجر نفسه عندما اعترضه رجال الأمن وحالوا دون تمكنه من دخول المسجد النبوي الشريف، مما نتج عنه مقتله، واستشهاد 4 من رجال الأمن وإصابة 5 آخرين من رجال الأمن.

كما ثبت تورطهم في العمل الإرهابي الذي وقع في باحة مواقف مستشفى الدكتور سليمان فقيه بمحافظة جدة بتاريخ 28 / 9 / 1437هـ من خلال تأمين الحزام الناسف للانتحاري عبدالله قلزار خان – باكستاني الجنسية الذي فجر نفسه بعد اشتباه رجال الأمن في وضعه وتحركاته المريبة ومبادرتهم باعتراضه للتحقق من وضعه، ونتج عنه مقتله، بحسب بيان الداخلية السعودية.

ثانيا: كشفت نتائج التحقيقات والفحوص الفنية ورفع الآثار من مواقع هذه الخلية في حي الحمراء عن إقدامهم على قتل أحد عناصرهم، لشكهم في أنه ينوي القيام بتسليم نفسه للجهات الأمنية، ولخشيتهم من افتضاح أمرهم تمالؤوا على قتله وأخذوا الموافقة على ذلك من قيادة التنظيم بالخارج، التي أمرتهم بتنفيذ العملية وقتله بواسطة تسديد رصاصة على مقدمة الرأس من سلاح ناري مزود بكاتم صوت، حيث مهدوا لجريمتهم بافتعال خلاف معه داخل سكنهم بمنزل شعبي بحي الحمراء، قبل أن يفاجئوه بالانقضاض عليه وتقييد حركته بشكل كامل وقتله نحرا بقطع رقبته دون اكتراث منهم لتوسلاته ورجاءاته، وبعد ارتكابهم لجريمتهم أبقوا الجثة مكانها بنفس المنزل في وضع يعجز العقل السوي عن استيعابه لما انطوى عليه من وحشية تقشعر منها الأبدان وتجرد كامل من معاني الإنسانية، إلى أن بدأت الروائح تنبعث من الجثة لتعفنها فعملوا على التخلص منها بلفها في سجادة ونقلها إلى استراحة الحمراء، وإلقائها في حفرة بإحدى زواياها بعمق متر تقريبا وردمها، إلى أن اكتشف رجال الأمن جريمتهم وعثروا على الجثة واستخرجوها من الحفرة الملقاة فيها، حيث ثبت من نتائج فحوص الإنماط الوراثية أنها تعود للمطلوب أمنيا مطيع سالم يسلم الصبيعري، سعودي الجنسية المعلن عنه ضمن قائمة المطلوبين بتاريخ 21 / 4 / 1437هـ الذي يعد خبيرا في تصنيع الأحزمة الناسفة ويعتمد التنظيم كثيرا على خبرته في هذا المجال.

ثالثا: من خلال متابعة المعلومات المتوفرة عن هذه الخلية والمرتبطين بها، ظهرت دلالات تشير إلى ارتباط شخصين بأنشطتها الإرهابية واستئجارهما استراحة ومنزلا بحي المحامد بمدينة جدة بتكليف من خالد السروانى كماوى لعناصر الخلية ومعملا لتصنيع الأحزمة الناسفة والمواد المتفجرة، قبل انتقالهم إلى مواقعهم الأخرى بحي الحمراء. وتم تحديد موقعهما واعتقالهما وهما كل من إبراهيم صالح سعيد الزهراني و سعيد صالح سعيد الزهراني – سعوديي الجنسية، وعُثر بالموقعين المشار إليهما على محتويات من بينها مواد كيميائية تستخدم في تصنيع المتفجرات.

وأكدت وزارة الداخلية في نهاية البيان أن ما تكشف حتى الآن من نتائج عن جرائم هذه الخلية والمرتبطين بها يدل دلالة واضحة على مدى الإجرام المتأصل في نفوسهم، والضلال الذي بلغه حالهم، فأعمالهم الدنيئة لم تراع حرمة لمكان أو لزمان أو لدماء معصومة، ويقودهم أصحاب فكر مضل يدفعونهم باسم الدين والدين منهم براء لارتكاب أفعال تنفر من بشاعتها الفطرة السوية وقيم المروءة والإنسانية.

خادم الحرمين

عبدالعزيز وزير الحرس الوطني، والأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، ووزير المالية محمد بن عبدالله الجدعان، ووزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد الوزير المرافق، ووزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن عبيد مدني.

كما حضرها من الجانب الألماني، المتحدث الرسمي باسم الحكومة ستيفان زايبرت، وسفير ألمانيا لدى المملكة ديتر فالتر هالر، ومستشار الشؤون السياسية الدكتور كريتسوف هويسغن، ومستشار الشؤون الاقتصادية والمالية الدكتور لارس هينريك رولر، ونائب رئيس مكتب المستشارة الدكتور بيرنهارد كوتش.

الفهد استقال

هذه الادعاءات التي اعتبرها مفاجئة».

أضاف: «لكنني لا أعتزم أن تسبب هذه الادعاءات انقسامات أو تشتت الانتباه عن كونجرسي الاتحاد الآسيوي والاتحاد الدولي لكرة القدم الشهر المقبل في البحرين، لذلك، وبعد تفكير بعناية، قررت انه من الأنسب لصالح الفيفا والاتحاد الآسيوي، أن أسحب ترشحي لانتخابات مجلس الفيفا وأستقيل من مهامي الحالية في كرة القدم».

أضاف: «حظيت بشرف الخدمة ضمن مجلس الفيفا، ولجنة الإصلاحات في الفيفا، والاتحاد الآسيوي خلال العامين الماضيين، وسأواصل دعم عائلة كرة القدم».

وكان الفهد ، رئيس المجلس الأولمبي الآسيوي، ورئيس اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية «أنوك» وعضو مجلس «فيفا»، قد أوضح في بيان له إنه ينفي بشدة أي مخالفات بعد التلميح إلى مشاركته بالتآمر في قضية رئيس اتحاد جوام أمام القضاء الأمريكي.

وأقر لاي بتهم فساد وتستر على حسابات مصرفية في الخارج، بحسب بيان للمدعي العام في بروكلين، ما أدى الى إيقافه مؤقتا 90 يوما من قبل الاتحاد الدولي «فيفا».

واعترف لاي «55 عاما» الذي ترأس اتحاد الجزيرة الصغيرة في المحيط الهادي منذ 2011، بالحصول على 850 ألف دولار أمريكي من الرشاوى بين 2009 و2014 من مسؤولين في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، مع التزامه تعزيز مصالحهم الدولية، بما في ذلك المساعدة على تحديد مسؤولين آخرين في الاتحاد القاري كي يتم الدفع لهم.

واقر لاي أيضا بقبض 100 ألف دولار أمريكي كرشوة في 2011 لدعم أحد مسؤولي الاتحاد القاري في ترشحه لرئاسة الاتحاد الدولي، بحسب بيان المدعي العام، من دون أن يسمي من هو هذا المرشح، علما بأن القطري محمد بن همام كان سينافس السويسري جوزيف بلاتر قبل إيقافه في قضايا فساد.

وجاء في بيان المجلس الأولمبي الآسيوي نيابة عن الشيخ أحمد: «الشيخ أحمد الفهد الصباح مدرك للتكهنات الإعلامية في ما يخص دفعات مزعومة لريتشارد لاي الذي تقوم السلطات الأمريكية بالتحقيق معه بسبب الضرائب وغيرها من الانتهاكات المزعومة».

وتابع: «فوجيء الشيخ أحمد جدا بهذه الإدعاءات وينفي بشدة أي مخالفات.. سيدافع بقوة عن نزاهته وسمعته وعن أي منظمة يمثلها في أي مراجعة قانونية ذات صلة».

واعتبر الشيخ أحمد، نائب رئيس الوزراء السابق في الكويت، من أبرز الداعمين لوصول الألماني توماس باخ إلى رئاسة اللجنة الأولمبية الدولية عام 2014، وساهم بشكل كبير في وصول الشيخ البحريني سلمان بن إبراهيم آل خليفة إلى رئاسة الاتحاد الآسيوي لكرة القدم في 2013. خلفا للقطري محمد بن همام الموقوف مدى الحياة.

الخليفة : نقل

الأرقام التي تتلاعب فيها الحكومة».

ولفت إلى أن مواصفات البناء وتكلفة مواد البناء مبالغ فيها وتؤثر على موارد المواطن والدولة، داعيا إلى إعادة النظر فيها والتفكير بحلول جذرية لحل هذه القضية.

أضاف أن الشارع الكويتي أذكى من أن يقوموا بتضليله فيما يتعلق بالإنجازات الإسكانية، وفترات الانتظار مبينا أن الشعب الكويتي يحتسب فترة الانتظار من تاريخ تسجيله لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى أن يتم تسلم المواطن سكنه.

وأكد أن التوزيعات الحالية وهمية وعلى الورق فقط مطالبا بعدم التوزيعات إلا بعد أن تكون القسائم جاهزة.

وذكر أن وزير الإسكان قال خلال الجلسة «الناس الذين كانوا يلغون الطلبات ويشترون من السوق المحلية تقلصوا ووصلوا إلى الصفر» وذلك نظرا لغلاء الإيجارات في هذه الفترة.

وخاطب الخليفة وزير الإسكان بقوله: ينبغي أن تكون قراراتكم الوزارية تتماشى مع ظروف السوق المحلية، لأن العقارات انخفضت أسعارها، ولا بد أن تسمح للمواطن بإعادة الطلب للمؤسسة ليشتري من السوق.

وقال: إن ما جاء في عرض الوزير ما هو إلا عروض تم اخراجها بشكل جيد ولم نسمع عن تخفيض مواصفات البناء المبالغ فيها، موضحا أن قسيمة مساحتها 400 متر تأخذ أكثر من 100 طن حديد.

وأكد أن الحكومة تتلاعب بالأرقام وتدس السم بالعسل ، ولا تحاولوا أن تبخسوا حق الآباء الأولين، لافتا إلى أن رجال الإسكان ومؤسسة الرعاية السكنية الأوائل كانوا يخططون لأبعد من هذه الطلبات الموجودة في حينها.

وأوضح أن فترة الانتظار كانت مدتها عامين فمن سجل في 1986 تسلم بيته في عام 1988 ولكن فترة الانتظار وصلت إلى 20 سنة.

من جهته أعرب النائب د. عبد الكريم الكندري عن استيائه من التخبط الحكومي ، بشأن إدارة مستشفى جابر وتضارب تصريحات مسؤوليها بهذا الخصوص ، مشيرا إلى أن وزير الصحة صرح في 13 مارس الماضي بأن هناك ترشيحا لمؤسسة طبية بريطانية لإدارة المستشفى ، وأكد تصريحه وكيل وزارة الخارجية بعدها بأيام.

أضاف أن تصريح وزيرة الشؤون في 22 أبريل حول مشروع مستشفى جابر من خدمات عامة للمواطنين إلى مشروع استثماري وتجاري بتحميل المواطن جزءا من مصاريف العلاج، ثم تراجعت بأن التكلفة على المواطن ستكون صفرا.

وبين أنه بعد البحث في سبب عدم تصريح الوزيرة بأن العلاج مجاني كما ينص الدستور، وجد أن الموضوع صراع تجاري، وأن الدولة ستدفع لإدارة المستشفى ولتغطية نفقات علاج المواطنين من خلال التأمين الصحي.

وأكد أن هناك علامات استفهام كبيرة تدور حول إدارة المستشفى وتحتاج إلى توضيح من وزير الصحة هل المستشفى مجاني أم استثماري وتجاري؟ وهل هو راض عن تحول مستشفى جابر إلى مستشفى خاص؟

واستغرب تراجع الحكومة عن إدارة المستشفى من قبل المتخصصين والمستشفيات المحترمة في أوروبا ولماذا يتم الدفع لشركة لإدارة المستشفى وفي الوقت نفسه يتم الدفع للتأمين الصحي؟

وبين أن النواب وقفوا مع الوزير عندما ذكر أنه يريد الوقوف في وجه الفساد والمفسدين ولكن ما الخطوات التي اتخذها للإصلاح؟ مشيرا إلى أن الوزير حصل على المدة نفسها التي حصل عليها رئيس الوزراء.

وأضاف أنه إلى الآن لم نر أي إجراء واضح حول محاسبة المتسببين بكل قضايا الفساد ولا أن الوزير انتصر للناس التي تستحق العلاج بالخارج.

وأكد أن العلاج السياحي بدأ بالازدياد في عهد وزير الصحة الحالي وتجاوز 500 مليون دينار ومتوقع أن يتضاعف المبلغ ونحن مقبلون على فترة الصيف.

وكشف عن ورود معلومات عن بلوغ ميزانية العلاج بالخارج 500 مليون دينار خلال أربعة أشهر، وفي المقابل لا يزال المواطن الذي يحتاج العلاج بالخارج يتوسل النواب لكي يحصل على حقه في العلاج.

وأشار إلى المواطن اليوم يلجأ إلى النواب للحصول على سرير في مستشفى أو موعد لإجراء عملية أو أشعة، معتبرا أن الوضع في القطاع الصحي خطير.

«البلدي» يبحث

لمركز الدفاع المدني بمنطقة الضجيج جنوب الفروانية ، وتعديل مكونات مشروع جمعية الشرطة الاستهلاكية بمنطقة الاستعمالات الحكومية بالعارضية.

ويناقش المجلس كذلك الاتفاقية الاستشارية لدراسة وتصميم والإشراف على مشروع إنجاز وصيانة الدائريين الخامس والسادس السريعين ، إضافة إلى طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تخصيص موقع لإقامة صالة أفراح مقابل قطعة (3) بمنطقة الواحة.

ويشمل جدول الأعمال طلبا من نادي التضامن الرياضي ، بشأن تظلم لإعادة النظر في ضم المساحة المجاورة للنادي ، إضافة إلى بحث طلب الرئاسة العامة للحرس الوطني باستحداث مواقف سيارات لخدمة مشروع مبنى متحف الحرس الكائن على طريق الدائري الرابع.

ومن أعمال المجلس المدرجة في جدول أعماله الموافقة على موقع مشروع «عالم التكنولوجيا» ، الواقع شمال الدائري السابع والاقتراح الخاص بشأن تطوير سوق الخضار والفاكهة المركزي في منطقة الصليبية.

يذكر أن نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري قد رفع الجلسة السابقة لعدم اكتمال النصاب ، جراء اعتذار اكثر من ثلاثة اعضاء عن الحضور ، وهو ما يفقد المجلس نصابه لتقدم خمسة أعضاء آخرين باستقالاتهم للمشاركة في انتخابات مجلس الأمة.

محكمة مصرية

جماعة وصفتها بـ«الإرهابية».

ويشمل الحكم الذين من قيادات الجماعة التي تحظرها السلطات المصرية ، وأسندت النيابة إلى غنيم تهم الانضمام لجماعة «إرهابية» مقرها خارج البلاد، والالتحاق بجماعة كانت موالية لتنظيم القاعدة في دولة سوريا.

كما قضت المحكمة ذاتها بمعاقبة خمسة متهمين آخرين بالسجن المؤبد لمدة 25 عاما لكل منهم، بينهم ثلاثة حضوريا.

وأشارت التحقيقات إلى أن المتهمين أسسوا الجماعة خلال الفترة من 2013 إلى 2015 بمنطقة عين شمس شرقي القاهرة، كما أمد بعضهم تلك الجماعة بمساعدات مالية، وأسلحة، وذخائر، ومفرقعات، ومعلومات.

ونفى غنيم في فيديو نشر على يوتيوب ما نسب إليه من اتهامات، من بينها تهديد الوحدة الوطنية، حسب ما ذكرته وكالة رويترز.

وأوضح غنيم أنه ترك مصر عام 2001 وبعدها ذهب إلى قطر ثم البحرين، ومنها إلى الإمارات، ثم الولايات المتحدة، ومنها إلى قطر ثم السويد، وانجلترا ثم السودان وجنوب أفريقيا، ومنها إلى اليمن، ثم قطر، إلى انتهى به المطاف في تركيا.

وأوضحت تحقيقات النيابة أن الجماعة محل الاتهام «تقوم على أفكار تكفير الحاكم وشرعية الخروج عليه، وتغيير نظام الحكم بالقوة، والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة ومنشآتهما، واستباحة دماء المواطنين المسيحيين ودور عبادتهم واستحلال أموالهم وممتلكاتهم، بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها تلك الجماعة في تحقيق أغراضها».

ويجوز للمتهمين الحاضرين، وعددهم خمسة من بين المتهمين الثمانية في القضية، الطعن بالنقض ضد الحكم، فيما لا يمكن للمتهم المحكوم عليه غيابيا الطعن، إلى أن تعاد إجراءات محاكمته فور القبض عليه أو تسليم نفسه ويعتبر الحكم لاغيا.

تحرير 36 إيزيديا

أية تفاصيل عن مكان احتجازهم أو طريقة تحريرهم من قبضة التنظيم.

ويُعتقد أن غياب التفاصيل عن كيفية تحرير هذه المجموعة يأتي في إطار الحرص على تفادي عرقلة الجهود المستقبلية لتحرير المزيد من المحتجزين الإزيديين.

يُذكر أن مسلحي التنظيم قد قتلوا وأسروا أعدادا كبيرة من الأقلية الإيزيدية، منذ اجتياحهم شمال العراق عام 2014.

وترجح تقارير الأمم المتحدة أن حوالي 1500 إمرأة وفتاة من الإيزيديات لا زلن رهن الاحتجاز لدى التنظيم، وقد يتعرضن لانتهاكات جنسية مستمرة.

وكانت وزارة الدفاع العراقية قد أعلنت في مارس 2016 أنها تمكنت من تحرير سيدات إيزيديات كن محتجزات لدى التنظيم في مدينة الموصل، لكن لم تحدد عددهن.

وأكدت الوزارة أن العملية جاءت بعد تخطيط مسبق، استغرق عدة أشهر، وتضمن اختراق صفوف التنظيم والتواصل مع المحتجزات.